

مدخل البحث

- تمهيد
 - مصطلحات ومفاهيم في مالية الدولة
الاسلامية مع مقارنة بالنظم
الوضعية .
 - معالم المالية العامة وضوابط السلوك
الاقتصادي في الاسلام .
- وقد قسمت هذا البحث الى
- قسمين :
- معالم المالية العامة .
 - ضوابط السلوك الاقتصادي .

obeikandi.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

● تمهيد :

الحمد لله رب العالمين ، باسمه نستفتح بالذى هو خير ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وسلم كثيرا ..

أما بعد ..

فإن النظام المالى فى الاسلام يشغل تراثا خالدا فى الجوانب الاقتصادية والمالية والتجارية والاجتماعية والسياسية والحرية والادارية والمحاسبية والنقدية والضريبية .

ولم ينل كل ذلك حظا كافيا من العناية والاهتمام بدراسته دراسة علمية تحليلية مقارنة فى جامعاتنا وفى الكليات والمعاهد المتخصصة . بل ان رسائل الدكتوراة والماجستير فى هذا المجال لم تلق على قلتها العناية الكافية بنشرها وتقديمها لعالمنا المعاصر على أنها لون من ألوان الفكر المعاصر .

وبادىء ذى بدء فان شريعة الاسلام حاكمة على الزمان لا محكومة بالأزمان .. فلا ينبغى النظر الى تطويع المفاهيم والمبادئ والنظريات الاسلامية لتتنشى مع المفاهيم والمبادئ والنظريات المعاصرة سواء آكانت نظما رأسمالية أو ماركسية .. ولكن الهدف هو ابراز الطابع الاسلامى فى اطاره المستقل ومفاهيمه الذاتية الكاملة مصبوغا بالصبغة الاسلامية الخالصة «صبغة الله ، ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون» (١) بصرف النظر عن توافقها أو عدم توافقها مع النظم الأخرى .

(١) البقرة : ١٢٨

ومدخل هذا البحث لا يبدأ من فراغ بل ان الباحث فى كتب فقهه
العبادات (زكاة المال) وفقه المعاملات والتفسير وفى كتب السيرة
والتاريخ الاسلامى والاجتماعى والأحكام الشرعية والفتاوى سوف يجد
أحكاما كثيرة متفرقة مبينة بين طياتها أبوابا وفصولا ومسائل ومتونا
وشروحا وحواشى وتعليقات تعالج الموضوعات الاقتصادية والمالية
والنقدية والتجارية والضريبية والادارية والمحاسبية منذ صدر الاسلام .

فالنظام المالى الاسلامى اذن له ضوابط محكمة ودقيقة . . . تامة
ومتكاملة « بحيث لا تحتاج الشعوب الاسلامية الأى نظم أخرى مستوردة
سواء من الشرق أو من الغرب اذا أرادت أن تحيا حياة اسلامية بعيذا
عن الفساد الذى ظهر فى البر والبحر . . . فى طاعة الله وطاعة الرسول وأولى
الأمر المهديين الذين أطلق عليهم القرآن لفظ « أمة » فى قوله تعالى :
« ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ،
وأولئك هم المفلحون » (1) .

* * *

المبحث الأول

مصطلحات ومفاهيم فى مالية الدولة الاسلامية مقارنا بالنظم المالية المعاصرة

تعريف المالية العامة - الأموال فى عصر النبى صلى الله عليه وسلم - النظام المالى فى الاسلام - الاقتصاد فى الاسلام - الحاجات العامة - الموارد العامة - النفقات العامة - الديوان (الميزانية بمفهوم العصر) - السياسة المالية .

أولا : تعريف المالية العامة

١ - المالية العامة فى الفكر التقليدى (الكلاسيكى) :

يرى التقليديون أن علم المالية العامة هو العلم الذى يدرس النفقات والايادات العامة التى يلزم الحصول عليها لتغطية هذه النفقات ، ويترجم ذلك الفكر التقليدى فى توازن الموازنة لأن الايرادات العادية يجب أن تتحدد بالنفقات العادية .

٢ - المالية العامة فى الفكر الحديث :

على ضوء التطوير الذى لحق بالمالية العامة ودورها فى المجتمع فانه لم يعد غرض المالية العامة هو الحيطة أى مجرد الحصول على ايرادات لتغطية الاتفاق العام بل أصبح هذا الغرض أكثر اتساعا ليقابل النفقات العامة ثم ليحقق التوازن الاقتصادى والاجتماعى ثم لتقوم الدولة باستغلال الموارد القومية (أى لتمويل الخطة القومية) .

لتحقيق هذه الأهداف قد يتطلب الأمر الحصول على ايرادات أكثر من النفقات لامكان تكوين احتياطي بالموازنة لمحاربة التضخم ، أو العكس

بمعنى قد يتطلب الأمر أحداث عجز في الموازنة وذلك بالالتجاء الى القروض أو الى الاصدار الجديد للبنكوت .

وطبقا لهذا التطور فانه يمكن تعريف المالية العامة في الفكر الحديث بأنه العلم الذي يدرس النفقات والايرادات العامة وتوجيهها بغرض تحقيق أغراض الدولة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

٣ - المالية العامة في الاسلام :

رغم ما وصل اليه علماء المالية في وقتنا الحاضر من أسس للمالية العامة فلم يأتوا بجديد عما حدده الاسلام من قواعد للمالية العامة بل إن الاسلام فاقهم فيما هو أدق وأنفع وأكثر بعداً وعمقاً .

فالنظام المالي في الاسلام ليس فقط كنظام يعتمد عليه في كيفية تدبير تمويل الخزانة العامة للدولة بقصد تغطية انفاقها العام بل كسياسة مالية رشيدة يمكن بها أحداث توازن واستقرار اقتصادى واجتماعى ، وفي الحديث الشريف : « لا تزولا قدما عبد حتى يسئل عن ماله من أين اكتسبه وفيهم أنفقه » .

والمفهوم العام للمال في الاسلام أنه مال الله ونحن مستخلفون فيه :
« آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ، فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير » (١) .

وإذا كان الإسلام يقر الملكية الفردية ويحترمها فانه يقيد هذه الملكية بعدم الضرر ويقرر مبدأ التدخل الاقتصادي والتخطيط بما يحقق التوازن الاجتماعى والعدالة والتقدم .

ويعرف ابن عابدين المال فيقول : « المراد بالمال ما يميل اليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة » .

(١) الحديد : ٧ .

ويقول ابن الأثير: « المال فى الأصل ما يملك من الذهب والفضة
ثم أطلق على كل ما يقتنى ويملك » •

ويقسم الفقهاء المال الى نقود وعروض •

والنقود فى الاسلام هى الذهب والفضة أو الدنانير والدرهم ••
ويقول ابن عابدين: « رأيت الدرهم والدنانير ثمناً للأشياء ولا تكون
الأشياء ثمناً لها • والنقود ليست مقصودة لذاتها بل وسيلة الى المقصود » •

والنقود تختلف عن الفلوس حيث الفلوس هى النقود المعدنية من
غير الذهب والفضة •

وأما عن العروض فيقول الخطيب الشربيني: « العروض اسم لكل
ما قابل النقدين من صنوف الأموال » •

والعروض تنقسم الى مجموعتين رئيسيتين هما:

- ١ - عروض التجارة وهى العروض المعدة للبيع •
- ٢ - عروض القنية وهى العروض غير المعدة للبيع •

أما فى الفكر المعاصر فان المال أو الأصول تنقسم الى:

- أصول متداولة تشمل عروض التجارة والنقود •
- أصول ثابتة وهى عروض القنية غير المعدة للبيع^(١) •

* * *

ثانياً: الأموال فى عصر الرسول صلى الله عليه وسلم

أموال المسلمين كما ذكر عمر بن الخطاب رضى الله عنه ثلاثة هى:

- الصدقة - والفيء - والخمس •

(١) مبادئ ومفاهيم فى الاقتصاد - للدكتور شوقى اسماعيل

١ - الصدقة :

هى زكاة أموال المسلمين من الذهب التورق (الفضة) والابل والبقر والغنم والحب والثمار وهى للأصناف الثمانية الذين ساهم الله تعالى فلا حق لأحد من الناس فيها سواهم . . .

٢ - الفىء :

ذكر أبو عبيد فى كتابه « الأموال » ما يلى :

« ما اجتبى من أموال أهل الذمة مما صولحوا عليه : من جزية على رؤوسهم التى بها حققت دماؤهم وحرمت أموالهم ومنه خراج الأرضين التى افتتحت عنوة ثم أقرها الامام فى أيدي أهل الذمة كالضريبة على الجربان (جمع جريب وهى مساحة الأرض تعادل حوالى ربع فدان بالقياس المصرى) ومنه أيضا وظيفة أرض الصلح التى منعها أهلها حتى صولحوا عليها فى خراج مسمى .

ومنه أيضا ما يأخذه العاشر من أموال أهل الذمة التى يسمون بها عليه لتجارتهم (العشور ويقابلها فى العصر الحاضر الرسوم الجمركية) ومنه ما يؤخذ من أهل الحرب اذا دخلوا بلاد الاسلام للتجارات وكل هذا من الفىء وهو الذى يعم المسلمين : غنيهم وفقيرهم .

٣ - الخمس :

ذكر أبو عبيد فى كتابه « الأموال » ما يلى :

هو خمس غنائم أهل الحرب والركاز العادى وما يكون من غوص ومعلمين وقد اختلف أهل العلم فى أبواب اتفاقه فقال بعضهم : هو للأصناف الخمسة المسلمين فى كتاب الله كما قال عمر : « هذه لهؤلاء » وقال بعضهم : سبيل الخمس سبيل الفىء يكون حكمه حكم الامام : إن رأى أن يجعله فى من سمي الله جعله وإن رأى أن الأفضل للمسلمين أن يصرفه الى غيرهم صرفه .

ثالثا : النظام المالى فى الاسلام

أى نظام يتطلب ثلاثة عناصر هى :

- ١ - فكرة معينة يقوم عليها النظام .
- ٢ - جماعة متماسكة تلتف حول هذه الفكرة .
- ٣ - رياسة تطبق قواعد موضوعية معينة تستهدف رعاية هذه الفكرة .

ويمكن وصف النظام الاسلامى عموما بأنه حر بلا فردية وهذا يلخص الفرق بين الاسلام والرأسمالية ونظامى بلا جماعية وهذا يلخص الفرق بين الاسلام والماركسية (١) .

ويوضح لنا الدكتور محمد عبد الله العربى أن النظم الاسلامية هى المناهج التى رسمها الاسلام لسلوك الفرد وسلوك الجماعة ليستقيم أمر المجتمع الاسلامى ويقوم على أسس ثلاثة هى :

- ١ - تحديد الصلة بين الفرد والمجتمع .
- ٢ - صياغة تعاليم الاسلام على أسلوبين هما :
 - (أ) تعاليم ثابتة .
 - (ب) تعاليم أخرى متطورة .
- ٣ - توافق التعاليم الخلقية والعقيدية مع التعاليم الاقتصادية والاجتماعية مع التعاليم الحكومية السياسية .

* * *

رابعا : الاقتصاد فى الاسلام

ورد فى كتاب النظام المالى فى الاسلام للدكتور عيسى عبده فى تفسير معنى الاقتصاد ما يلى :

(١) اقتصاديات العالم الاسلامى (مذكرات) للدكتور مصطفى كمال وصفى .

قصد .. قاصد .. مقتصد .. كل هذه الألفاظ ورد ذكرها
بالقرآن الكريم منها على سبيل المثال قوله تعالى : ﴿ وعلى الله قصد
السييل ﴾ (١) ، ﴿ فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد ﴾ (٢) .

ومعنى « قصد » فى معاجم اللغة أى استقام واعتدل ومنه الاقتصاد
أى الاعتدال والتوسط ، ويرى الدكتور عيسى عبده أنه لا بأس من
استعمال كلمة الاقتصاد فى الاسلام رغم استحداثه ويقابل ذلك فى الفقه
الاسلامى ما يسمى بعلم الأموال أو الأرزاق .

وقد ورد فى الحديث النبوى أن « التقوى : خشية الله فى السر
والعلانية ، والعدل فى الرضا والغضب ، والقصد فى الغنى والفقير »
(أى الاعتدال دون تقتير أو اسراف) .

ويذكر الدكتور مصطفى كمال وصفى أن الاقتصاد الاسلامى لم
يخرج عن كونه فرعاً من التنظيم الاسلامى الشامل ، وكلمة « اقتصاد » هى
ترجمة لكلمة (Economy) التى تعنى الادخار ولا يعدو عن كونه جهوداً
يبدلها المسلم فى كسب المال واثاقه .

وقال بأن للمجتمع الاسلامى اقتصاداً خاصاً يختلف عما هو سائد ،
والاقتصاد فى مفهومه العام يتكون من ثلاثة فروع هى :

١ - الاقتصاد التحليلي :

ويقوم على مراقبة الظواهر الاقتصادية وتحليلها فى صورتها العامة
(كالعرض والطلب والمنافسة واستنباط القوانين منها) .

٢ - المذهب الاقتصادى :

وهو ربط هذه القوانين فى صورة عامة متماسكة (كالمذهب
الرأسمالى والمذهب الاشتراكى) .

٢ - السياسة الاقتصادية :

وهي التدابير التي تتخذ لتنفيذ المذهب سن القوانين وانشاء الهيئات .

ويتعين على رجال الاقتصاد فى الاسلام أن يأخذوا بالاقتصاد التحليلي لأنها ظواهر كونية لا دخل للانسان فيها ولكن للاسلام مذهبه الاقتصادى وسياسته المستقلة .

فالمذهب الاقتصادى الاسلامى محدد بالمقاصد الشرعية ، والسياسية الاقتصادية مفيدة بذلك . والأفراد مكلفون من خلال حرصهم على مصالحهم الشخصية ألا يخافوا بالمصلحة العامة مصداقا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا ضرر ولا ضرار » .

وإذا ما تعارضت المصلحة العامة والخاصة يجوز للإمام تقديم المصلحة العامة .

خامسا : الحاجات العامة

يمكن تعريف الحاجات العامة بأنها تلك الحاجات التى تتولى الدولة بواسطة أجهزة متخصصة ومتنوعة أمر اشباعها بصورة أو بأخرى وذلك بسبب عجز كل فرد عن اشباع حاجته منها بنفسه من ناحية وبسبب عدم قابليتها للتجزئة من ناحية أخرى .

وهناك حاجات أخرى يمكن للفرد أن يشبع حاجته منها بنفسه مستقلا عن الآخرين أى أنها حاجات فردية قابلة للتجزئة مثل : الحاجة الى الطعام والملبس والمأوى والى التعليم والصحة واشباع بعض الهوايات^(١) .

والنظرة الاسلامية للحاجات الانسانية لا تتوقف عند حد الاشباع الجسدى أو متاع الحياة الدنيا ، وانما تسوس بالانسان المؤمن الى اشباع

(١) المالية العامة - للدكتور رياض الشيخ .

حاجته الى الدين ، بمعنى أن يعرف ربه ويعرف نفسه ويعرف الهدف الذى خلق من أجله أى اشباع حاجته الروحية مع توفير الحد الأدنى من الحاجات الأولية .

والحاجات الانسانية تتوافق طبقا لما يسود المجتمع من قواعد العرف والأخلاق والدين وتستمد وجودها من وجود المجتمع ذاته أو تتأثر به وبدرجة تطوره وثقافته .

ويصور لنا القرآن الكريم فى الآية (٧٧) من سورة القصص الهدف المطلوب من الانسان فى مال الله المستخلف فيه فى صورة حياة بين قوم موسى وقارون :

« وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ، ولا تنس نصيبك من الدنيا ، وأحسن كما أحسن الله اليك ، ولا تبغ الفساد فى الأرض ، ان الله لا يحب المفسدين » (١) .

وكان الرد منه كفرا واستكبارا اذ قال : « انما أوتيته على علم عندى » (٢) .

فكان مصيره كما قال تعالى : « فحسفنا به وبداره الأرض » (٣) . وجاء فى الأثر « أن الانسان اذا طلب الدنيا أعطاه الله الدنيا وخسر الآخرة ، واذا طلب الآخرة أعطاه الله الدنيا والآخرة » . . مصداقا لقول الله عز وجل : « فمن الناس من يقول ربنا آتنا فى الدنيا وما له فى الآخرة من خلاق . ومنهم من يقول ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار . أولئك لهم نصيب مما كسبوا ، والله سريع الحساب » (٤) .

* * *

(٢) القصص : ٧٨
(٤) البقرة : ٢٠٠ - ٢٠٢

(١) القصص : ٧٧
(٣) القصص : ٨١

سادسا : الموارد العامة

فى مقابل أن تقوم الدولة بخدمات مختلفة فانها تحتاج الى أموال تستمدها من مصادر مختلفة تبعا لنوع الخدمات .

ومنذ فترة كانت الدولة تنظم نفقاتها على ضوء رصيدها المالى « النظرية التقليدية » وعلى العكس تماما نجد أن الدولة الاسلامية تنظم مواردها المالية فى حدود نفقاتها العامة .

والدول الحديثة فى نظرية الانفاق الحديثة تحاول الاقتراب من المفهوم الاسلامى .

ويمكن تقسيم الموارد المالية للدولة الاسلامية الى أقسام خمسة هى :

١ - الدخل المالى الذى يرد للحكومة عن طريق الصدقة والفقء والخمس .

٢ - الدخل المالى الذى يرد للحكومة عن طريق الأملاك العامة .

٣ - الدخل المالى الذى يرد للحكومة عن طريق قيامها بأنشطة اقتصادية .

٤ - الدخل المالى الذى يرد للحكومة عن طريق القرض .

٥ - الدخل المالى الذى يرد للحكومة عن طريق ولايتها العامة على المواطنين .

سابعا : النفقات العامة

ويعنى هذا صرف مبالغ مالية لتقديم خدمات عامة لأفراد الأمة وتسيير المرافق العامة فى البلاد واعاشة الفقراء .

والنفقات المالية للدولة الاسلامية على نحوين :

(أ) نفقات عامة تبذل على أشخاص حقيقيين يملكونها وهذا

ما يسمى بالنفقات الشخصية وهم :

- ١ - الفقراء •
- ٢ - المساكين •
- ٣ - العاملون عليها •
- ٤ - المؤلفة قلوبهم •
- ٥ - ابن السبيل •

(ب) نفقات عامة تصرف على جهات ومرافق اجتماعية تختص بها دون أن تملكها وهذه المصارف هي :

- ١ - فى الرقاب •
- ٢ - الفارمون •
- ٣ - سبيل الله •

ثامنا : الديوان

(ميزانية الدولة بمفهوم العصر)

الديوان موضوع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأعمال والأموال ومن يقوم من الجيوش والعمال •
وأول من وضع الديوان فى الاسلام هو عمر بن الخطاب رضى الله عنه •

وينقسم ديوان السلطنة الى أربعة أقسام كالآتى :

- الأول : يختص بالجيش من اثبات وعطاء •
- والثانى : يختص بالأعمال من رسوم وحقوق •
- والثالث : يختص بالعمال من تقليد وعزل •
- والرابع : يختص ببيت المال من دخل وخراج (١) •

ويقابل الديوان فى العصر الحديث « الموازنة التخطيطية » وتعرف الموازنة كالآتى :

(١) النظم المالية فى الاسلام - للدكتور عيسى عبده •

« الموازنة التخطيطية تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة سنة مقبلة من الزمن وقد أصبحت أداة رئيسية فى السياسة المالية لتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادى والعدالة الاجتماعية .

فالموازنة اذن خطة وتقدير مفصل وتعد لفترة مقبلة « سنة » كما أنها وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية « البرلمان » .

تاسعا : السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية الطريق الذى تنتهجه الحكومة فى تخطيط نفقاتها وتدير وسائل تمويلها كما تظهر فى الميزانية .

وهذه السياسة قد تكون تقليدية بأن تتجه الدولة الى تقليل الانفاق وتقتصر على أداء الخدمات الحكومية ويكون ذلك أخذاً بمبدأ الحياد الضريبى وقد تتجه الى التوسع فى نفقاتها واحلال النشاط العام محل النشاط الفردى .

وتعمل السياسة المالية على تحقيق الأهداف التالية :

١ - التوازن المالى : ويقصد بذلك تغطية النفقات العامة من موارد الدولة على أحسن وجه .

٢ - التوازن الاقتصادى : أى الوصول الى حجم الانتاج الأمثل .

٣ - التوازن الاجتماعى : بمعنى أن يصل المجتمع الى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية .

٤ - التوازن العام : هو التوازن بين مجموع الاتفاق القومى وبين مجموع الناتج القومى بالأسعار الثابتة فى مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الانتاج^(١) .

(١) اقتصاديات المالية العامة - للدكتور منيس أسعد عبد الملك .

المبحث الثاني

معالم المالية العامة وضوابط السلوك الاقتصادى فى الاسلام

- القسم الأول : معالم المالية العامة .
- القسم الثانى : ضوابط السلوك الاقتصادى .

• تمهيد :

حدد رسول الله صلى الله عليه وسلم معالم النظام الاسلامى تشريعا وتنفيذا وقد شهدت المدينة تطبيق هذا النظام بعد أن أصبح المسلمون جماعة منظمة لها متطلبات وعليها مسئوليات ، وبعد عهد الرسول صلى الله عليه وسلم أدخلت بعض التطورات فى الفروع دون تغيير فى الأصول .. وتمثلت الموارد فى إيرادات فرضتها الشريعة الاسلامية مثل الزكاة والغنائم والفقء والخس وعوائد ممتلكات الدولة ، وتحددت المعالم بما يحقق الاستقرار الاقتصادى فى ظل المقاصد الشرعية التى تحرم الربا والاحتكار والغش .

وأصبحت الزكاة من أهم موارد الدولة الاسلامية بالاضافة الى كونها حافزا لاستثمار رؤوس الأموال ، كما تحددت معالم النشاط الاقتصادى فأصبح قاصرا على كل ما هو أنفع للناس .

كما نجد أن الاسلام قد أولى موضوع الانفاق من كل نواحيه عناية تامة ووضع فى مكانة هامة ووضع له نظرية متكاملة فى الوقت الذى لم يكن فيه للانفاق العام أية قواعد صحيحة وكانت مالية الدولة مندمجة فى مالية الحاكم ينفق منها كيف يشاء دون مراعاة للمصالح العام وبهذه الصورة يتكون الهيكل الاقتصادى تحت ظل الرقابة الذاتية التى تنبع من الضمير الدينى فى نفس المسلم بالاضافة الى ما عرف باسم المحاسب وتسلسل وظيفته أجهزة الرقابة المعروفة الآن .

معالم المالية العامة
(الموارد العامة - النفقات العامة)

أولا : معالم الموارد العامة

للموارد المالية في الاسلام معالم محددة أهمها :

١ - العمومية :

فقد راعى الاسلام في تشريعاته المالية جميع أفراد المجتمع سواء أكانوا مسلمين أو غير مسلمين .. فالزكاة التزام على المسلمين يقابلها الجزية وهي التزام على غير المسلمين .

٢ - مساهمة كافة المصادر الاقتصادية في الموارد المالية العامة :

فالزكاة في التشريع الاسلامي تشمل جميع الأموال ، وكان تعبير الفقهاء في ذلك أن كل مال نام فيه زكاة وبجانب هذا فائنا نجد أن كل الأنشطة الاقتصادية في المجتمع توزع عليها الالتزامات المالية الاسلامية .. فمثلا : هناك زكاة النعم والذهب والفضة وعروض التجارة والزروع والثمار .. وبالنسبة للأموال المستغلة في هذا العصر فقد استحدثت زكاة المصانع والعمارات ، والأسهم ، وكسب العمل والمهن الحرة كما يرى بعض الفقهاء .

وغير ذلك هناك الخراج والجزية والعشور والغنائم والخمس والإيرادات من أملاك الدولة .

٣ - التكرار أو الدورية في الالتزامات المالية :

بعض الموارد تتصف بالدورية أو السنوية ومن أمثلة ذلك زكاة النقدين وزكاة عروض التجارة والخراج والجزية .

٤ - شمول النظام المالي الاسلامي للموارد غير العادية :

وهي التي يمكن تخصيصها للانفاق غير العادي وذلك لعلاج

نواحي النقص التي يتعدر على الموارد العادية تغطيتها ، مثل القروض والضرائب التي تفرضها الدولة في حالات الكوارث والفيضانات أو الحروب .

٥ - العدالة في الجباية :

مصادر الإيرادات العامة للدول التي يتأثر بها الأفراد والأنشطة الاقتصادية روعي فيها مبدأ تقدير إعفاءات على غير القادرين من الأفراد وملاءمة في التحصيل ودرجة يسر الممول والاقتصاد في نفقات الجباية .

٦ - تشجيع الاستثمار :

نجد أن الإسلام يهدف إلى التنمية بتشجيع الأفراد على تملك واستغلال أراضي الدولة . . فقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم : « من أحيأ أرضاً ميتة فهي له » ، وفي نفس الوقت من حق الدولة أن تنتزع الأرض ممن لم يستثمرها خلال فترة من الزمن إذ يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « ليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين » (١) .

ثانياً : معالم الانفاق العام في الإسلام

انه من السهولة بمكان عند النظر في آيات الانفاق أن تتبين أن هناك أحكاماً متكاملة للانفاق في الإسلام ، وسنلقى بعض الأضواء على هذه الأحكام أو المعالم من خلال بعض آيات القرآن الكريم . ونعرضها في النقاط التالية :

١ - المال مال الله (قاعدة الاستخلاف) :

قال تعالى : ﴿ آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ، فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير ﴾ (٢) .

(١) حجر الأرض وعليها وحولها : وضع على حدودها أعلاماً بالحجارة ونحوها لحيازتها .

(٢) الحديد : ٧ .

٢ - ترشيده الانفاق :

بمعنى عدم الاسراف فيه أو التقدير .. قال تعالى :
﴿ وللمدين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ﴾ (١) .

٣ - الحث على الانفاق من الكسب الطيب :

قال تعالى : ﴿ يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ومما
اخرجنا لكم من الارض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم باخذيه الا
ان تفضوا فيه ، واعلموا ان الله غنى حميد ﴾ (٢) .

٤ - اعتبار ان الانفاق قرض لله تعالى :

قال تعالى : ﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له
اضاعفا كثيرة ، والله يقبض ويبسط واليه ترجعون ﴾ (٣) .

٥ - اعتبار ان الصدقة لله وليست للفقير :

قال تعالى : ﴿ ألم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ
الصدقات ، وان الله هو التواب الرحيم ﴾ (٤) .

٦ - السرية والعلانية في الانفاق :

قال تعالى : ﴿ قل لمبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما
رزقناهم سرا وعلانية من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه ولا خلال ﴾ (٥) .

وفي هذا يقول الحسن البصرى : « اظهر الزكاة أحسن واخفاء
التطوع أفضل » وذكر بعض الفقهاء أن الانفاق بالليل يكون سرا وانفاق
النهار يكون جهرا .

(٢) البقرة : ٢٦٧

(٤) التوبة : ١٠٤

(١) الفرقان : ٦٧

(٣) البقرة : ٢٤٥

(٥) ابراهيم : ٣١

٧ - الانفاق في السراء والضراء :

دعا القرآن الكريم الى الاتفاق في حالتى اليسر والضيق . ففى حالة اليسر فان هذا أمر ميسور بالنسبة له وأما فى حالة الضيق فان حالات الضيق نسبية فالأقل ضيقا ينفق على من هو أشد ضيقا .. حتى فى مفهوم الزكاة فان من يتلقى الزكاة من الغير ويتوافر لديه النصاب تجب عليه الزكاة لغيره .

وفى هذا تداول للأموال وتكافل اجتماعى بين أفراد المجتمع وهذا يسوقنا الى سياسة الاتفاق العام فى حالتى الزواج والكساد . فالدونة مطالبة بالتضييق فى الاتفاق فى حالة الزواج لمكافحة التضخم والتوسيع فى الاتفاق فى حالة الكساد وفى هذا يقول تعالى فى سورة آل عمران : ﴿ الذين ينفقون فى السراء والضراء والكاظمين الفيض والمفاين عن الناس ، والله يحب المحسنين ﴾ (١) .

٨ - الدعوة الى الايثار :

وهذا يوضح سمو النفس الانسانية حين تجود بما عندها وهى فى أشد الاحتياج مثل قوله تعالى : ﴿ ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ﴾ (٢) .

٩ - الانفاق على غير المسلمين :

بلغ من سماحة الاسلام أن خصص سهما من حصيلة الزكاة للاتفاق منه على المؤلفة قلوبهم وشجع على البر بغير المسلمين ففى قوله تعالى فى سورة المتحنة : ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم ، ان الله يحب المقسطين ﴾ (٣) .

(٢) الحشر : ٩

(١) آل عمران : ١٣٤

(٣) المتحنة : ٨

وقد أعطى عمر بن الخطاب رضى الله عنه أهل الكتاب معاشا من بيت المال عند العجز عن الكسب .

١٠ - التحذير من البخل :

وردت آيات كثيرة تنهى عن البخل وتحذر منه منها قوله تعالى :
﴿ والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم . يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون ﴾ (١) ، (٢) .

* * *

القسم الثانى : ضوابط السلوك الاقتصادى فى الاسلام

سنن التوازن الكونية فى الاقتصاد - الملكية فى الاسلام مقيدة بمقاصد الشريعة - دراسة معاصرة حول التأميم من منظور اسلامى - لوق الكسب أو التملك .

أولا : سنن التوازن الكونية فى الاقتصاد

الاسلام شامل لكل ما تشيره الدراسات الاقتصادية من أصول وفروع والدارس المتخصص يجد أن الاسلام تفرد بأمور منها :

- ١ - أن الاقتصاد الاسلامى محيط بالكليات والجزئيات .
- ٢ - وأنه فى احاطته هذه ثابت على الزمان والمكان .
- ٣ - وأنه شامل الجنس البشرى دون تمييز .
- ٤ - وأن مصدره التأميم ، وقدرات البشر لأنه وحى من عند الله .
- ٥ - وأن فيه اجتهادا مقصورا على المسائل والفروع دون الأصول والكليات ومن ثم فإن قوائمه دقيقة و يقينية وشاملة .

(١) الانفاق العام فى الاسلام - للدكتور ابراهيم فؤاد .

(٢) التوبة : ٣٤ ، ٣٥

وقد تفرد الاقتصاد الاسلامى بوضع الأصول والقوانين فى أربع مجموعات هى :

- (أ) ضوابط الخلق •
- (ب) ضوابط سلوك الأفراد •
- (ج) ضوابط المجتمع •
- (د) ضوابط الحركة والسكون •

من ضوابط الخلق الوفرة حيث تتواجد الموارد وليست الندرة التى جعلها كتاب الاقتصاد السياسى محور دراستهم • وهنا يتعين التفرقة الدقيقة بين الوفرة والندرة ، فالندرة هى مجرد ظاهرة عصرية تخلق المتاعب للناس وأسبابها تقطع بأنها ظاهرة يشترك الانسان فى صنعها بحكم قصور قدرته أو بحكم سوء تصرفه •

ومؤدى مفهوم الندرة عند علماء الاقتصاد الوضعى هو اتهام الطبيعة بالشح •• بينما يرى علماء الاقتصاد الاسلامى أن هناك وفرة لا حدود لها فى الثروات الا أن قصور الانسان فى جهده وسعيه حال دون تحويلها بكاملها الى موارد اقتصادية •

والاسلام يجعل الانسان فى حالة تحفز ايجابى مستمر حين يدرك أن الكون عامر بالخيرات •• فما عليه الا أن يسعى بما أراد الله حتى تتحقق التنمية للارتقاء بمستوى المعيشة ولمواجهة متطلبات الزيادة السكانية • ولعل هذا يفسر لنا تحول اتجاه الاقتصاد الوضعى فى صورته الأخيرة الى تركيز الاهتمام بموضوع التنسية كتصحيح لموضوع الندرة •

ثانيا : الملكية فى الاسلام مقيدة بمقاصد الشريعة

ان تدخل الدولة لتحديد الملكية أو تنظيمها فى الاسلام يحدث فى حالات كثيرة أهمها :

١ - نظام الموارث .. الذي جاء تنظيمه في أكثر من آية وخاصة في سورة النساء (١) .

وقال عليه الصلاة والسلام : « لا حبس عن فرائض الله » ، واتفق فقهاء الاسلام على أنه لا تجوز الوصية لو ارث .

٢ - والصورة الثانية من تدخل الدولة يقرها قول الحق تبارك وتعالى : ﴿ وَلَا تَوْتُوا السَّغَافَةَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارزُقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا ﴾ (٢) .

٣ - اعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع في حالة الأزمات فقد أخى الرسول بين المهاجرين الفقراء والأنصار الأغنياء .

٤ - فريضة الزكاة وهي صورة من صور تدخل الدولة في الملكية،

٥ - منع الضرر .. فللدولة الاسلاميه أن تتدخل في الملكية التدخل المانع للضرر لأن الاسلام لا يعترف بملكية ينشأ عنها ضرر للآخرين .

ثالثا : دراسة معاصرة حول التأميم من منظور اسلامي

التأميم عمل من أعمال السيادة تعود بموجبه ادارة مرفق عام الى الدولة أو يؤول اليها مشروع يؤدي خدمة عامة أو مشروع يتوافر لنشاطه طابع المنفعة العامة أو الاحتكار الواقعي .

يرى الشيخ محمد أبو زهرة أن لولى الأمر العادل نزع الأراضي ان رأى ضررا أو مصلحة أكبر . فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حنى أرضا بالمدينة تسمى بالبقيع لترعى فيها خيل المسلمين .

كما يرى الدكتور محمد عبد الله العربى أن لولى الأمر فى كل بلد اسلامي أن يتخذ من الاجراءات ما يكفل حماية المجتمع من احتباس الثروة

القومية فى أيدى فئة من أبنائه وذلك فى ضوء الظروف والملابسات الخاصة بكل بلد ، وعلى ضوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ولا يجوز أن ينزع ملك انسان بلا عوض لمصلحة عامة بل يجب تعويضه من بيت مال المسلمين •

وقد ورد عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من كات له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه » •

فالرسول صلى الله عليه وسلم هنا يقرر على أهل المدينة أن من كان عنده أرض ولا يستطيع زراعتها فليمنحها أو الزائد منها لأخيه ، وقد نهى عليه الصلاة والسلام عن كراء الأرض وأجاز مزارعتها مع شريك يعمل بشروط عقد الزراعة •

اذن من الناحية الشرعية يسكن تحديد الملكية أو مصادرتها مقابل العوض المناسب حين الضرورة ، ولكن هناك ملكيات أخرى يرى الاسلام ضرورة مصادرتها بدون تعويض وهى كل كسب غير مشروع من رشوة أو استغلال نفوذ أو غش وذلك تطبيقا للعديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، وما سار عليه الخلفاء الراشدين •

ونختتم هذا الكلام بالقول أن الأصل فى الاسلام هو الملكية الفردية بشرط عدم الاضرار بالمجتمع ، وهذا لا يمنع من وجود أموال عامة تديرها الدولة وذلك على أسس اقتصادية سليمة ودون مزاحمة لمعايش الأفراد طبقا لما تقضيه المصالح كأن تكون هذه الأموال لا تجوز فيها الملكية الفردية مثل ما قال الرسول صلى الله عليه وسلم : « الناس شركاء فى ثلاث : الماء والكأ والنار » أو كأن تكون هناك مشروعات لهم يعد الأفراد قادرين عليها فتديرها الدولة • الخ •

فتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى مكمل لدور الأفراد وليس مزاحما أو منافسا لهم •

ونود أن نشير الى أن الملكية الفردية آخذة في استعادة مكائتها
في ظل النظم الاشتراكية المختلفة .. بعد الفشل الاقتصادي الذي ساد
المعسكر الشرقي .

رابعاً : طرق الكسب أو التملك

يرى المحققون من علماء الاقتصاد أن طرق الكسب أو التملك
أربع هي :

١ - الزرع و احياء موات الأرض : دعا الاسلام الى الزراعة وحث
عليها مصداقاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « من زرع زرعاً أو غرس
غرساً ، فأكل منه انسان أو طائر أو حيوان كتب له به صدقة » .

٢ - العمل : والعمل هو العنصر الفعال في كل طرق الكسب التي
أباحها الاسلام .. والعمل يخلط برأس المال فيشتركان في الانتاج
ولا يفرد أحدهما بل يتضافران معا فتكون الثمرة منهما . وفي شأن
هذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أفضل الكسب ما كان من عمل
اليدين » .. ويقرر الاسلام في منهاج العمل مبادئ هي :

(أ) الحد الأدنى للأجور بما يكفل حد الكفاية من المأكل والملبس
والمسكن ووسيلة الانتقال .

(ب) مبدأ تحديد ساعات العمل .

(ج) ربط العمل المتقن بالعبادة اذ يقول الرسول صلى الله عليه
وسلم : « ان الله يحب من أحدكم اذا عمل عملاً أن يتقنه » .

(د) تأمين مستقبل العامل وشيخوخته وهذه مسئولية بيت المال
أو الدولة .

٣ - المخاطرة للكسب والخسارة : وهي في أخص معناها « نقل

الأشياء من اقليم الى اقليم آخر لا ينتجها » ثم اتسعت فشملت البيع والشراء ، وفي هذا تتعرض للحريق أو خطر البحار أو الخسارة وقد سجد النبي صلى الله عليه وسلم النقل بين الأقطار فقال : « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » .

٤ - الكسب بالانتظار : ومؤداه أن يدفع المال الى الغير لأجل معلوم أو غير معلوم نظير أن تؤدى ربا ، ويمنع الاسلام هذا الطريق لأنه لا مخاطرة فيه . . . والتجارة أباحها الاسلام بشرط عدم الاستغلال أو الاحتكار أو الغش مع مراعاة ما رآه بعض الفقهاء بشأن تحديد الربح بأن ما زاد عن الثلث فهو غبن^(١) .

(١) مقومات الاقتصاد الاسلامي ، للأستاذ عبد السميع المصري .